



(Chapter on mentioning marriage and what is related to it) From a manuscript (Tahreer Al-Ahkam Ala Tuhfat Al-Hukam) By Abu Abdullah Muhammad ibn Abd al-Qadir ibn Muhammad al-Saudi al-Maliki (Study and investigation of the painting: 58)

: Teacher. Assistant. Ahmed Khamis Hammad

College of Islamic Sciences – University of Fallujah

Isl.h24101@uofallujah.edu.iq

07711066166

Prof. Dr. Ali Hussein Abbas

College of Islamic Sciences – University of Fallujah

dr.ali@uofallujah.edu.iq

07901533800

Abstract

This research consisted first of the title, where we explained the details of the research title, then a general summary of the research, after that a summary of the research topic, and after that an introduction in which we explained the importance of the topic, the reasons for choosing it, previous studies, and the general plan for the research, and then we discussed a summary of the life of Sheikh Ibn Asim The author of the system, then a summary of the system, after that a summary of the commentator of the



system, Sheikh Al-Saudi (may God have mercy on him), and then a summary of the manuscript. It is the book that we are about to investigate, and after that comes the verified text. It is an investigation of a tablet from the manuscript that included: Marriage rules, as this investigation included copies And the copies of it are carefully compared according to the correct standards of verification, with a graduation of the noble verses and noble hadiths, the ruling on them, and their source, with a translation of all the notables, cities, strange words, books mentioned in the verified text, and other things that need to be translated, and documented from their original sources, if any. found, or from others if not possible, and then we concluded the research with a conclusion that included the most important results that emerged from this research along with some important recommendations that relate to the subject of the research, and serve researchers and scientific bodies later, and then the sources and references were arranged according to the letters of the alphabet, and thus this was completed. Search.

Keywords: Editing, rulings, marriage, masterpiece, Ibn Asim, guardian, dowry.



(بَابُ ذِكْرِ النِّكَاحِ وَذَكَرَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ) مِنْ مَخْطُوطٍ (تَحْرِيرُ الْأَحْكَامِ
عَلَى نُحْفَةِ الْحُكَّامِ) لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّعُودِيِّ
المالكي (دراسةً وتحقيقاً للوحة: ٥٨)

م. م. احمد خميس حماد

كلية العلوم الإسلامية- جامعة الفلوجة

Isl.h24101@uofallujah.edu.iq

07711066166

أ.د. علي حسين عباس

جامعة الفلوجة - كلية العلوم الإسلامية

dr.ali@uofallujah.edu.iq

رقم الهاتف: ٠٧٩٠١٥٣٣٨٠٠

الملخص

الحمد لله والصلاة والسلام على من شرفه الله بخاتم الرسالات، وعلى آله وأصحابه الفضلاء، تكون بحني هذا من مقدمة ومبشرين وخاتمة وقد بينت في المقدمة أهمية العنوان وسبب اختياري ومشكلة البحث والدراسات السابقة ومنهجي في البحث، اما المبحث الأول تناولنا فيه حياة الشيخ ابن عاصم -رحمه الله- صاحب المنظومة وبإيجاز، ثم ذكرت موجزاً عن المنظومة، وبعدها موجزاً عن شارح المنظومة ابي عبدالله محمد بن عبد القادر السعودي المالكي -رحمه الله-، وبعدها موجز عن المخطوط؛ وهو الكتاب الذي نحن بصدد تحقيقه، ثم ذكرت النص المحقق؛ وهو تحقيق لوح من المخطوط تضمنت احكام النكاح، حيث شمل هذا التحقيق نسخ النص، ومقابلة على ثلاث نسخ مقابلة دقيقة وفق المعايير الصحيحة للتحقيق مع عزو الآيات الكريمة إلى مواضعها، تخريج الأحاديث الشريفة، والحكم عليها، ومصدرها مع ترجمة كل ما ورد من أعلام، ومدن، وألفاظ غريبة، وكُتِبَ وردت في النص المحقق، وغيرها مما يحتاج الى ترجمة، وتوثيق المسائل من مصادرها الأم إن وجد، أو من غيرها إن تعذر، وبعدها ختمنا البحث بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي ترشحت من هذا البحث مع بعض التوصيات المهمة التي تتعلق بموضوع البحث، وتخدم الباحثين، والجهات العلمية لاحقاً، وبعدها تم ترتيب المصادر، والمراجع على حسب الحروف الهجائية، وبذلك تم هذا البحث، والحمد لله رب العالمين.

الكلمات المفتاحية: تحفة الحكام، ابن عاصم، النكاح، التحقيق، الأحكام.



(بَابُ ذِكْرِ التَّكَاحِ وَذَكَرَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ) مِنْ مَخْطُوطِ (تَحْرِيرِ)
الْأَحْكَامِ عَلَى تُخْفَةِ الْحُكَّامِ) لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْقَادِرِ بْنِ مُحَمَّدِ
السُّعُودِيِّ الْمَالِكِيِّ (دِرَاسَةٌ وَتَحْقِيقٌ لِلْوَحْيَةِ: ٥٨)

م.م احمد خميس حماد

كلية العلوم الإسلامية- جامعة الفلوجة

Isl.h24101@uofallujah.edu.iq

٠٧٧١١٠٦٦١٦٦

أ.د. علي حسين عباس

كلية العلوم الإسلامية- جامعة الفلوجة

dr.ali@uofallujah.edu.iq

٠٧٩٠١٥٣٣٨٠٠

المقدمَةُ

الحمدُ لله والصلاة والسلامُ على من شَرَّفَهُ اللهُ بِخَاتَمِ الرِّسَالَةِ، وعلى آله وأصحابه الفضلاء،

وبعد:

أن التفقه في الدين من أعظم القربات، وخير ما أوصى به السلف، فلا بد من الضلوع في هذا العلم، ولم أجد أفضل من تحقيق كتاب في الفقه ظل مطمورا في ظل دهاليز خزائن المخطوطات، وقد هيا الله -عز وجل- لي هذا المخطوط كي أزيل عنه الغبار وأخرجه من الظلام إلى النور، كما ارادها مؤلفها أو أقرب إلى مراده -رحمه الله-.

اهمية البحث واسباب اختياره وأسباب إختيار علم التحقيق:

إنَّ تحقيقَ المخطوطاتِ فنٌّ من فنونِ البحثِ والكتابةِ وعِلْمٌ كباقي العلوم لا يقل شأنًا عنها، لا يقدِّمُ عليه الا مَنْ كان خبيرًا به، فبالتحقيق تُكشَفُ الأستارُ عن كنوزٍ مخفيةٍ في غياهبِ المكتباتِ، هذه الكنوزُ التي تحملُ تراثَ الأمةِ، فقد حَوَتْ بين طياتها سُورَ القرآنِ الكريمِ، والسنةَ النبويةَ الشريفةَ، وباقي العلومِ المختلفةِ، فالحفاظُ عليها، وتحقيقُها أمانةٌ تقع على عاتقِ كلِّ مختصٍ مقتدرٍ.



لقد منَّ الله عليَّ من فضله وتوفيقه وبعد موافقة القسم المختص في كليتنا الموقرة بأن أحقق جزء من هذا المخطوط المبارك والموسوم ب(كتاب تحرير الأحكام على تحفة الحُكَّام) لأبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد القادر السعودي المالكي رحمه الله، والذي شرح فيه كتاب تحفة الحُكَّام لابن عاصم الأندلسي رحمه الله الذي هو من كتب القضاء المعتمدة عند السادة المالكية.

والذي شجعني على تحقيق هذا المخطوط المبارك؛ لأنَّه يتناول مواضيع فقهية عظيمة بدأها مؤلفها بكتاب القضاء والذي له أهمية عظيمة في حلِّ الخصومات بين الناس وما يجب أن يكون عليه القضاء من شروط وصفات وأحكام عظيمة وجميلة تُرسخ العدل وترفع الظلم عن العباد حتى يسود العدل في ربوع بلاد الإسلام جميعا، والله الحمد فقد توفرت أربع نسخ من هذا المخطوط واحدة منها من المكتبة الأزهرية في مصر، وهي النسخة الأصل (أ)، والنسخة الأخرى من مكتبة خزانة الزاوية الحمزية العياشية في المملكة المغربية وهي النسخة (ب)، والنسخة التونسية والتي رمزت لها ب(ج)، والنسخة المدنية والتي رمزت لها ب(د)، وكانت لهذا المخطوط قيمة علمية عظيمة كونه يضم بين طياته كتابين: الأول: هو أصل كتابنا الذي نحققه وهو (تحفة الحُكَّام في نكت العقود والأحكام) لمؤلفه: أبي بكر مُحَمَّد بن عاصم القيسي الغرناطي (ت ٨٢٩هـ) رحمه الله، والثاني: (كتاب تحرير الأحكام على تحفة الحُكَّام) لأبي عبد الله مُحَمَّد بن عبد القادر السعودي المالكي رحمه الله، وأهمية كتابيهما تأتي من كونهما من مصادر المالكية المشهورة.

الصعوبات في البحث

ليس دائما تجد طريقًا معبداً وسهلاً عندما تريد أن تُقدِّمَ على عمل تؤديه، فأحيانا من يروم أن يعمل عملاً أن يواجه من التحديات والصعوبات الكثير، فلذة العمل في تجاوز تلك الصعاب والمشكلات حتى يكتمل ذلك العمل ويؤتي ثماره الطيبة، أمَّا في مجال هذا العمل الذي قدمت عليه؛ فهناك بعض المشكلات التي واجهتني للوصول الى هذا العمل، ومنها: صعوبة الحصول على بعض المخطوطات التي لم تحقق إلا ببذل مزيد من الجهد، والمال للحصول عليها بسبب تباثرها في البلدان والدول، فإنَّ النسخة المغربية التي حصلت عليها بصعوبة شديدة من مكتبة في أطراف دولة المغرب، والتي لا يصل إليها الى من يسافر لمسافة تصل الى أكثر من ألف كيلو متر، وهذا ما حصل عندما كلفنا شخص من دولة المغرب حتى توصل إليها والله الحمد، ومنها: أنَّ هذه النسخة المغربية جاء خطها بخط الرقعة وبحروف ناعمة صغيرة جدا يصعب



قراءتها ونسخها؛ لكن، والله الحمد تمكنا من تجاوزها وتمكنا من نسخها ومقابلتها، ومنها: عدم توفر بعض المصادر التي ذكرها الشارح؛ حتى اضطررنا إلى التوثيق من مصادر أخرى بديلة، والحمد لله على فضله في تجاوز تلك الصعوبات.

الدراسات السابقة

بعد الكثير من الجهد والبحث والتحري الكبير الذي بذلناها في جميع وسائله المعروفة لدى أهل هذا الفن تبين: إن هذا الكتاب لم يسبق لأحد أن قام بتحقيقه ونشره مع أهميته وعلو شأنه في المذهب المالكي، فأحببت أن يكون هو موضوعاً لأطروحتي، وإن من مستلزمات نيل شهادة الدكتوراه نشر بحث مستل من الأطروحة، وتحت عنوان (باب ذكر التكاثر وذكر ما يتعلّق به) أما بالنسبة للمخطوط بكامله فقد قسم بين طلبة العلم؛ القسم الأول كان من نصيب طالب الدكتوراه (نصيف جاسم محمد) في جامعة الانبار كلية العلوم الاسلامية، اما القسم الثاني فهو نصيبي من المخطوط، والقسم الثالث لطالب الماجستير (مصطفى عبد العزيز ارحيم) جامعة الفلوجة كلية العلوم الاسلامية.

الخطة العامة للبحث

كانت الخطة العامة التي وضعتها لهذا البحث مقسمة على مقدمة ومبحثين وخاتمة، أما المقدمة

فهذه، وأما المبحثين كما يلي:

المبحث الأول: القسم الدراسي، وينقسم على ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حياة مؤلف كتاب (تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام) محمد بن محمد بن محمد، أبو بكر ابن عاصم القيسي الغرناطي (ت ٨٢٩هـ) رحمه الله، وكتابه.

المطلب الثاني: ترجمة حياة أبي عبد الله محمد بن عبد القادر السعودي المالكي رحمه الله مؤلف كتاب (تحرير الأحكام على تحفة الحكام)، وكتابه.

المطلب الثالث: عملي ومنهجي في التحقيق وصورة من بداية ونهاية عملي في النسخة (أ)، الأصل.

المبحث الثاني: النص المحقق ويتضمن احكام العمري وما يتعلق به من مخطوط (تحرير الأحكام على تحفة الحكام).

أما الخاتمة فقد ذكرت فيها اهم النتائج التي توصلت اليها.



المصادر والمراجع.

المبحث الأول: القسم الدراسي، وينقسم الى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: حياة الشيخ ابن عاصم الأندلسي - رحمه الله - وكتابه (تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام).

أولاً: اسمه ومصنفاته

ابن عاصم (رحمه الله): هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن بكر ابن عاصم القيسي الغرناطي، والراجح أن اسمه: مُحَمَّد مكرر أربع مرات، فقيه اصولي مقرر، فرضي ناظم، قاضي الجماعة في الفقه في الأندلس، له مصنفات عديدة تزيد عشرة مصنفات، وهي عبارة عن أراجيز من نظم الشعر الجميل منها: (تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام) محقق ومطبوع و(مهيع الوصول في علم الأصول) محقق ومطبوع و(نيل المنى في اختصار الموافقات) مطبوع، مولده ووفاته بغرناطة (٧٦٠-٨٢٩هـ)^(١).

ثانياً: كتاب (تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام)

تعتبر منظومة (تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام)، للإمام أبي بكر مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عاصم القيسي الأندلسي الغرناطي رحمه الله (٧٦٠ - ٨٢٩هـ)، من الأراجيز العلمية التي احتفل بها علماء الغرب الإسلامي حفظاً وتدريساً وشرحاً؛ لاشتمالها على جميع أبواب فقه القضاء وما يتعلق به من أحكام ونوازل، إضافة إلى ما كثرته من فوائد وغرر عزت في نظيراتها، وهي إرجوزة شعرية تتكون من (١٦٩٨) بيتاً شعرياً، جمع فيها الشيخ ابن عاصم أحكام القضاء إضافة إلى أبواب الفقه الأخرى، اعتمدت في القضاء في بلاد المغرب العربي ومصر وسوريا^(٢).

أمّا موارده المُشكَّلة من النصوص والروايات والأقوال التي اعتمد عليها - رحمه الله - في بيان منطوق كلمات النظم ومفهومها، وما استنبطه منها من أحكام، فهي كثيرة جداً، يأتي في مقدمتها أمهات المذهب المشهورة، ثم تلك التي ألفت بعدها مثل: (المقرب في اختصار المدونة) و(منتخب الأحكام)، كلاهما

(١) يُنظر: نيل الابتهاج، للتبكي: ص/٤٩١-٤٩٢، ومعجم المؤلفين، لرضا كحالة: ٢٩٠/١١.

(٢) يُنظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة: ١/٣٦٥، شجرة النور الزكية، لمخلف: ص/٢٤٧.



لأبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن أبي زمنين (ت ٣٩٩هـ)، و(المقصد المحمود في تلخيص العقود)، لأبي الحسن علي بن يحيى بن القاسم الصنهاجي الجزيري (ت ٥٨٥هـ)، و(المفيد للحكام فيما يعرض لهم من نوازل الأحكام)، لأبي الوليد هشام بن عبد الله بن هشام الأزدي (ت ٦٠٦هـ)^(١).

وقد إهتم الكثير من العلماء بشرح واختصار هذه المنظومة وذلك لأهميتها حيث قاربت تلك الشروحات أكثر من عشرين شرحا، منها ما هو مطبوع ومنها ما زال مخطوط، ومنها:

١- شرح موسوم ب (تحفة الفوائد) هو شرح ولد ابن عاصم رحمه الله الإمام النظار الخطيب البليغ القاضي

الوزير محمد بن محمد بن محمد بن محمد بن عاصم القيسي الغرناطي، وفاته سنة (٨٥٧هـ)^(٢).

٢- وشرح آخر موسوم ب (وشي المعاصم في شرح تحفة ابن عاصم) لأحمد بن عبد الله الزيناسي هو حي قبل (١٠١٠هـ)، وهو لازال مخطوط غير مطبوع^(٣).

٣- وشرح آخر موسوم ب(الإتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام)، المعروف بشرح ميارة، لأبي عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد بن ميارة الفاسي المالكي، (ت ١٠٧٢هـ)^(٤).

٤- وشرح آخر موسوم ب(توضيح الأحكام على تحفة الحكام)، تأليف العلامة التحرير والدراكة الشهير الشيخ سيدي عثمان بن المكي التوزري الزبيدي (ت بعد ١٣٣٨هـ)^(٥).

المطلب الثاني: حياة أبي عبد الله محمد بن عبد القادر السعودي المالكي رحمه الله وكتابه (تحرير الأحكام على تحفة الحكام).

أولاً: حياة الإمام

١- اسمه: هو محمد بن عبد القادر السُّعودي المالكي رحمه الله تعالى، هذا وهو الاسم الذي ورد

(١) يُنظر: تحفة الحكام، لابن عاصم: ص/ ١٧.

(٢) يُنظر: معلمة الفقه المالكي، لعبد العزيز بن عبد الله: ص/ ٨٥-٨٧.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) يُنظر: معجم المؤلفين، لرضا كحالة: ١٤/٩.

(٥) يُنظر: معجم المؤلفين، لرضا كحالة: ١٤/٩.



في مقدمة كل من النسختين الأزهرية والمغربية، ومثلهما بعض الفهارس التي ذكرت هذا المخطوط ومؤلفه.

في حين اقتصرتا النسختين التونسية والمدنية على ذكر الكنية واللقب والمذهب فحسب، ولم تذكر الاسم الصريح، فنصت على أنه: أبو الفضل المالكي السُّعُودي^(١).

٢- كنيته: يُكنى رحمه الله تعالى بأبي الفضل، وقد ذكرت له كنية أخرى في مقدمة النسختين الأزهرية والمغربية: هي أبو عبدالله^(٢).

٣- نسبته التي اشتهر بها: السُّعُودي والمصري والمدني والخلِّي، فأما (السُّعُودي) فهي نسبة إلى شيخه الذي نُسب إليه؛ وهو الشيخ أبي السعود مُحَمَّد بن عمران بن عبدالله الجارحي المصري (ت ٩٣٣هـ) رحمه الله تعالى، والذي كان أبو عبد الله المالكي من طلابه ومريديه، وهو من مشاهير الصوفية في مصر في حينه.

ولعل من الوهم ما ذكر في بعض الفهارس والمصادر أن نسبته هي: السُّعُدي أو المسعودي؛ لأنه قد أجمعت نسخ المخطوط، وكتب التراجم التي ترجمت له على أنه السُّعُودي نسبة إلى شيخه الصوفي أبي السُّعُود^(٣).

٤- مؤلفاته: تمكنت من حصر مؤلفاته فيما يأتي^(٤):

١ - تحرير الأحكام على تحفة الحكّام، وهو المخطوط الذي بين أيدينا، ولم يذكر هذا المخطوط إلا

(١) ينظر: مقدمة النسخة الأزهرية والمغربية والتونسية والمدنية، والدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي، للعلمي: ص/٢٩٤، وجامع الشروح والحواشي، ل محمد الحبشي: ٧٣/٢.

(٢) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة: ٣٧٩/١، ومعجم المؤلفين، لرضا كحالة: ٦٨/٨، ومقدمة النسخة الأزهرية والمغربية والتونسية، والفهارس.

(٣) ينظر: الضوء اللامع، للسخاوي: ٢٠٧/١١، والطبقات الكبرى، للشعراني: ص/١١٣، وكشف الظنون، لحاجي خليفة: ١٣٤٩/٢، والفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة الزاوية الحمزية، لحميد الأحمر: ٣٧٢/٢، وفهرس الأزهرية: ٣١٢/٢. ومقدمة النسخة الأزهرية والمغربية والتونسية والمدنية.

(٤) بعض هذه المؤلفات لم يذكر في كتب التراجم والمؤلفين؛ لكن توفر ذلك في فهارس المخطوطات التي وجدت فيها تلك المخطوطات المباركة، والتي غفلت عنها كتب التراجم.



في فهارس المكتبة الأزهرية في مصر، وفهرس مكتبة الملك فيصل، وفهرس المكتبة الحمزاوية العياشية في المغرب، والدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي، وجامع الشروح والحواشي، وفهرس المدينة المنورة، وفهرس الدار الوطنية التونسية للمخطوطات.

هذا، وإن جميع النسخ التي تمكنا من جمعها قد ثبت عليها العنوان والمؤلف^(١).

٢ - (المنتخب الجليل من تحجيل مَنْ حَرَّفَ الإنجيل)، وهو مختصر لكتاب (تحجيل مَنْ حَرَّفَ التوراة والإنجيل) للإمام أبي البقاء صالح بن حسين الجعفري - رحمه الله تعالى - (ت ٦٦٨ هـ)، وقد فرغ من تأليفه سنة (٩٤٢ هـ)، والكتاب مطبوع^(٢).

٣ - (شرح قصيده أم القرى في مدح خير الوري)، وهو شرح لقصيدة البردة أو الهمزية في المدائح النبوية المسماة (الكواكب الدرية في مدح خير البرية)، للإمام البوصيري رحمه الله تعالى (ت ٦٦٩ هـ)، ولعلها ما زالت مخطوطة حتى الآن^(٣).

٤ - (شرح ألفية ابن مالك)، للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي (ت ٦٧٢ هـ)، وقد وجدت منه نسخة مخطوطة في مكتبة سليمان في تركيا، وقد نسبت للإمام أبي الفضل المالكي (رحمه الله تعالى) في عنوانها، وهو شرح موجز نافع غير مخجل ولا ممل، والمخطوط يقوم بتحقيقه بعض طلبة الدكتوراه قسم اللغة العربية في كلية الإمام الأعظم للعام الهجري ١٤٤٥ هـ^(٤).
ثانياً: كتابه (تحرير الأحكام على تحفة الحكام)

هو كتاب عظيم شرح كتاب (تحفة الحكام في نكت العقود والأحكام) لابن عاصم - رحمه الله - شرحاً عظيماً دقيقاً وضع فيه بصمات تدل على عظم علم هذا الشيخ^(٥).

(١) ينظر: الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة الزاوية الحمزية العياشية، حميد لخم: ٣٧٢/٢، وفهرس الأزهرية: ٣١٢/٢، والدليل التاريخي لمؤلفات المذهب المالكي، للعلمي: ص/ ٢٩٤، وجامع الشروح والحواشي، محمد الحبشي: ٧٣/٢.

(٢) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة: ٣٧٩/١، معجم المؤلفين، لرضا كحالة: ٦٨/٨.

(٣) ينظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة: ١٣٤٩/٢، وفهرس مكتبة مكرم، دار الكتب المصرية: ص/ ٦٧.

(٤) ينظر: تاريخ الإسلام، للذهبي: ٢٤٩/١٥، وقلادة النحر، للهجراني: ٣٣٥/٥.

(٥) ينظر: خزانة التراث، فهرس مخطوطات، اصدار مركز الملك فيصل: ٨٨٢/١٠٢.



وقد تعرفت على هذا المخطوط عن قرب من خلال اطلاعي عليه من خلال الدراسة والتحقيق فقد تناول فيه مسائل دقيقة جدا في الفقه المالكي وصار الى توضيحها وشرحها شرحا مفصلا جميلا ينتفع به القارئ ويستفيد منه السامع وقد اعتمد فيه على مصادر عظيمة في شرح ذلك الكتاب من خلال أعمدة الفقه المالكي من مصادر وعلماء أمثال الإمام القرافي -رحمه الله- (٦٨٤هـ)، وكتابه الفروق، والإمام الشاطبي رحمه الله (٧٩٠هـ) في كتابه الموافقات وكذلك ابن فرحون -رحمه الله- (٧٩٩هـ) وكتابه التبصرة وغيرها من المصادر التي اعتمد عليها المصنف -رحمه الله- والتي قمت بدوري بترجمتها وترجمة مؤلفيها في النص الخقق.

وله منهجية بديعة في تأليف كتابه تميزت بتنوع جميل من ذكر الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والأقوال المأثورة للصحابة الكرام ﷺ وغيرهم من العلماء وكذلك الأشعار كل في محله ومناسبتة وكل ذلك سوف نوضحه في منهجيتة، إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: منهجي في التحقيق

بعد اطلاعي على نسخ المخطوط كان منهجي في التحقيق على النحو الآتي:

١- إعتمدت النسخة الأصل التي أشرت لها بالنسخة الأزهرية ورمزت لها (أ) لامتيازات حضيت بها هذه النسخة كما ذكرنا سابقا، واقابل على النسخة المغربية التي رمزت لها (ب) والنسخة التونسية والتي رمزت لها (ج)، النسخة المدنية والتي رمزت لها (د)، فقممت بنسخها مراعيًا في ذلك قواعد الإملاء الحديثة والحركات الإملائية من التنقيط والتشكيل وعلامات الترقيم على قدر إستطاعتي.

٢- أثبت أرقام لوحات المخطوط في نهاية كل لوحة وأضعها بين معقوفين مع خط مائل بينها وبين الرمز الذي يشير كون اللوحة (أ) أم (ب)، كما في هذا النموذج [أ/١]، [ب/١].

٣- عند مقابلي لنسخ المخطوط أقرن بين نصوص النسخ مقارنة دقيقة، وأثبت الفروق المهمة بينهما في حاشية التحقيق أما الفروق التي لا تؤثر على معنى النص والتي إعتاد عليها الأقدمون في كتاباتهم فإني لا أذكرها في الهامش وأثبتها في المتن باللفظ الصحيح المعاصر ومثالها: قلب الهمزة الى ياء مثل (مسائل) والتي أصلها(مسائل) وقلب الياء المقصورة الى ياء ممدودة مثل(دعا) والتي أصلها(دعى) وتأنيث الفعل وتذكيره



بالخطأ وغيرها.

٤- أضع سقط النسخة الأزهرية (أ) في المتن بين أقواس معقوفة [...] إذا كان أكثر من كلمتين، وأثبت سقط النسخ الأخرى، بنفس الطريقة، وذلك بسبب سقوط لوحات كاملة من بعض النسخ، فيصعب وضع السقط في الهامش، ولم أتدخل في المتن إلا عند اليقين بوقوع الخطأ في جميع النسخ فأثبت الصواب في الهامش ومن النادر إن يحصل هذا.

٥- عزوت الآيات القرآنية إلى سورها وارقامها، وضبط الشكل، وتكون في أقواس مزهرة لتمييزها وكذلك تخريج الأحاديث النبوية الشريفة من كتب الصحاح، وإن لم أجد فمن كتب التخريج المعتمدة التي تليها وجعلها بين قوسين مزدوجين، وأما النصوص المنقولة من المصادر فأضعها بين قوسين عاديين.

٦- أترجم للأعلام الذين ورد ذكرهم في المخطوط فيما عدا المشهورين منهم كإخلفاء الراشدين، لأن شهرتهم تعني عن التعريف بهم، وأحاول أن تكون الترجمة موجزة أتناول فيها الاسم والنسبة واللقب والكنية وسنة الولادة والوفاة، وأهم المصنفات له، والمناصب التي تقلدها إن وجدت.

٧- أعرف بالمصطلحات العلمية، والألفاظ الغريبة، والفرق، والكتب، والبلدان والمواضع والأثر وغيرها، وذلك بالرجوع إلى الكتب المتخصصة في كل فن، مع الحرص في التعريف بالمواضع والبلدان على بيان موقعها الجغرافي في هذا العصر بقدر الإمكان.

٨- أعمد إلى توضيح المراد من كلام الشارح خصوصا تلك العبارات التي يشوبها الغموض فيما قد يشكل على القارئ فهمه، وذلك بالتعليق الموجز إذا اقتضى المقام توضيح ذلك الغموض، أو إزالة اشتباهه، أو إعادة ضمير إلى مرجعه، أو تنبيهها، أو تعليلا، أو غير ذلك مما يتوقف فهم النص عليه.

٩- أحرص كثيرا على توثيق النقول من مصادر الشارح التي صرح بها، مطبوعة كانت أو مخطوطة قدر الإمكان، فإن لم أتمكن من التوثيق من المصدر الذي عزا إليه أو نقل منه المؤلف لعدم توفره أو صعوبة الوصول إليه بسبب فقدانه، فأوثق من المصادر التي تنقل عنه، فإن لم أجد فمن كتب المذهب المعتمدة المتقدمة على زمن



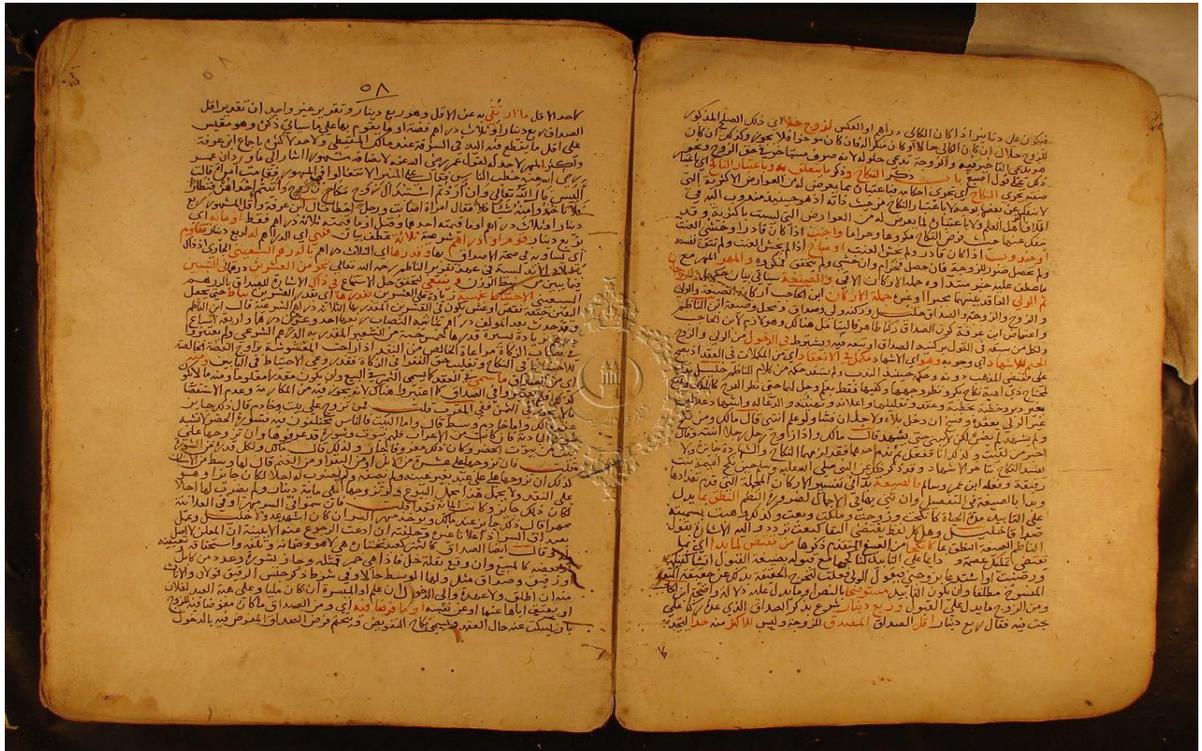
المؤلف أو المعاصرة له.

١٠- أوثق المسائل الفقهية من الكتب المعتمدة والمشهورة مما ألف قبل عصر المؤلف، أو في عصره لأنها مظنة رجوعه إليها واقتباسه منها، وأما المصادر التي بعد عصره جعلتها لبيان تعليل، أو توضيح مسألة، أو شرح عبارة، أو تعريف لفظ أو مصطلح فقهي أو لغوي، أو نسبة قول لقائله، أو ذكر القول المعتمد، أو الراجع في المذهب، أو قول لم نجده في مصدر يسبق وفاة المصنف.

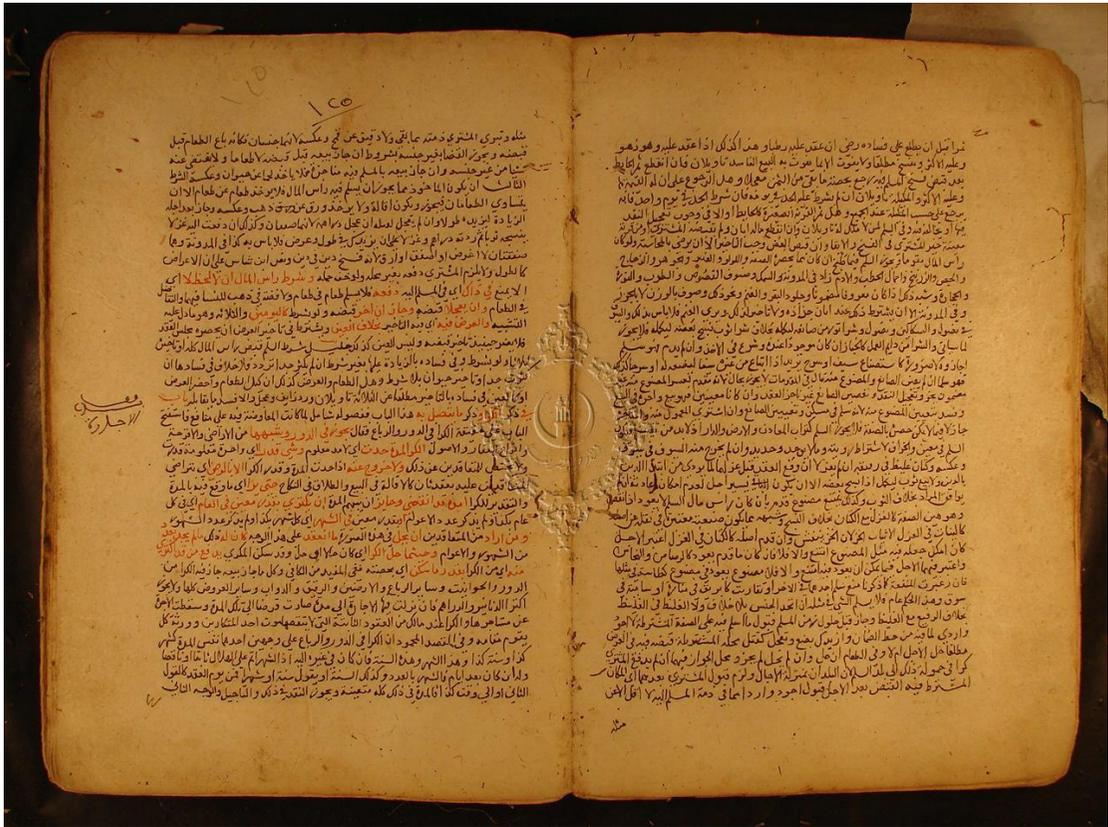
١١- أمّا عن طريقي في إثبات المصادر في الهوامش وترتيبها: فإني أذكر اسم الكتاب ومؤلفه ورقم الجزء والصفحة لا غير حتى أميزه عن غيره من المصادر المتشابهة في العنوان واكتفيت بإثبات بطاقة الكتاب كاملة في قائمة المصادر والمراجع في نهاية التحقيق تجنباً لإثقال الهوامش، ويكون ترتيب المصادر والمراجع الفقهية في الهامش حسب أقدمية المذاهب الفقهية، وفي المذهب الواحد حسب الأقدم وفاة.

١٢- أقوم بتمييز متن تحفة ابن عاصم بالخط الغامق ووضعها بين قوسين عاديين، مع تحريك جميع حروفها؛ وذلك لتميزها من باقي النصوص المنقولة من أحاديث نبوية شريفة أو آثار للصحابة أو أقوال للعلماء وتميزها عن الشرح.

اللوحة الأولى من عملي من النسخة والمحققة في هذا البحث (أ)



اللوحة الأخيرة من عملي من النسخة (أ)





المبحث الثاني: النص المحقق

باب ذكر النكاح^(١) وذكر^(٢) ما يتعلق به

(وَبَاعْتِبَارِ النَّكَاحِ)، أي: باعتبار صفته يجري (النِّكَاحُ)، أي: تجري^(٣) أحكامه، فباعتباره^(٤) ممَّا يعرض له من العوارض [الأكثرية التي لا ينفكُّ عن بعضها بوجهٍ لا باعتبار^(٥) النكاح من حيث ذاته، إذ هو حينئذٍ مندوبٌ إليه في إطلاق أكثر أهل العلم، ولا باعتباره لِمَا يعرض له من العوارض]^(٦) التي ليست بأكثرية، وقد ينفكُّ عنها حيث فرض النكاح مكروهاً وحراماً^(٧).

(١) النكاح لغة: "الضم والجمع والتداخل والوطء والتزويج، من تناكح الأشجار: إذا انضم بعضها إلى بعض، أو نكح المطر الأرض: إذا اختلط في ثراها". لسان العرب: ٢ / ٦٢٥، تاج العروس، للزبيدي: ٧ / ١٩٦.

اصطلاحاً: قال ابن عرفة: "عقد على مجرد متعة التلذذ بآدمية غير موجب قيمتها بيينة قبله، غير عالم عاقدها حرمتها إن حرّمها الكتاب علي المشهور، أو الإجماع علي الآخر". وقال الجرجاني: "عقد يرد على تملك منفعة البضع قصداً". المختصر الفقهي، لابن عرفة: ٣ / ١٨٧، التعريفات، للجرجاني: ص / ٢٤٦.

(٢) (ذكر): ساقطة من (ج).

(٣) (تجري): في (ج): (تجوز).

(٤) (فباعتباره): في (ب): (فباعتراضه)، في (ج): (باعتباره).

(٥) (ولا باعتبار): في (ج): (لاعتبار).

(٦) ما بين المعقوفتين ساقطة من: (ب).

(٧) ينظر: المعونة على مذهب عالم المدينة، للقاضي عبد الوهاب: ١ / ٧١٧، المختصر الفقهي، لابن عرفة: ٣ / ١٩١، شرح

شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة، للتنوخي: ٢ / ٣.



(وَاجِبٌ) إِذَا كَانَ قَادِرًا وَخَشِيَ الْعَنْتَ^(١) (أَوْ مَنُذُوبٌ) إِذَا كَانَ قَادِرًا وَلَمْ يَخْشِ الْعَنْتَ (أَوْ مُبَاحٌ) إِذَا لَمْ يَخْشِ الْعَنْتَ، وَلَمْ تَتَّقِ^(٢) نَفْسَهُ، وَلَمْ يَحْصِلْ ضَرَرٌ لِلزَّوْجَةِ، فَإِنْ حَصَلَ^(٣) فَحَرَامٌ، وَإِنْ خَشِيَ وَلَمْ يَتَحَقَّقْ فَمَكْرُوهٌ^(٤).
(وَالْمَهْرُ^(٥)) الْمَهْرُ مَعَ مَا عَطْفٌ عَلَيْهِ، خَيْرٌ^(٦) مِمَّنْدُوهٌ^(٧) جَمَلَةُ الْأَرْكَانِ الْآتِيَةِ: (وَالصَّبِيغَةُ^(٨)) سِيَأْتِي^(٩) بَيَانَ بَيَانِ حِكْمِهَا (وَالزَّوْجَانِ تَمَّ الْوَيْئُ) الْعَاقِدَ بَيْنَهُمَا مَجْبِرًا أَوْ غَيْرَهُ (جَمَلَةُ الْأَرْكَانِ)^(١٠).
ابن الحَاجِبِ^(١١) أَرْكَانُهُ: الصَّبِيغَةُ، وَالْوَيْئُ^(١٢)، وَالزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ وَالصَّدَاقُ^(١٣).

(١) العنت: "الإثم، والفجور والزنا". الصحاح تاج اللغة، للنجوهري: ١ / ٢٥٨.

(٢) تتق: "تؤوق النفس إلى الشيء وهو نزاعها إليه". لسان العرب، لابن منظور: ١٠ / ٣٣.

(٣) زيادة في (ج): (ضرر).

(٤) زيادة في (ج): (فهو). ينظر في المسألة: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، لابن رشد الحفيد: ٣ / ٣٠، الشامل في فقه الإمام مالك، لبهرام الدميري: ١ / ٣١٨.

(٥) المهْر: "الصدّاق، والجَمْعُ مهور؛ وَقَدْ مَهَرَ الْمَرْأَةَ يَمْهَرُهَا مَهْرًا". لسان العرب، لابن منظور: ٥ / ١٨٤.

(٦) (خبر): ساقطة من (ج).

(٧) (مبتدؤه): في (ج): (مبتدأت)، وايضا في نفس الموضوع هنالك زيادة في (ج): (خبرها).

(٨) الصَّبِيغَةُ: "فَهِى مَا يَفْتَنِي الْإِجَابَ وَالْقَبُولَ كَلْفَظِ التَّزْوِيجِ وَالتَّمْلِيكِ". القوانين الفقهية، لابن جزى: ص / ١٣١.

(٩) (سيأتي): في (ج): (وساتي).

(١٠) ينظر: جامع الامهات، لابن الحَاجِبِ: ٢٥٥، التاج والإكليل لمختصر خليل، للمواق: ٥ / ٤٢.

(١١) ابن الحَاجِبِ: هو الإمام عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس العلامة جمال الدين أبو عمرو ابن الحَاجِبِ الكُرْدِي، الدُوِينِي، الفقيه النحوي، الأصولي، كان والده حَاجِبِ الأَمِيرِ عَزِ الدِينِ مَوْسَى الصَّلَاحِي، من مصنفاته مختصره في الفقه والمسمى (جامع الأمهات)، وفاته سنة (٦٤٦هـ). ينظر: وفيات الاعيان، لابن خلكان: ٣ / ٢٤٧، تاريخ الإسلام، للذهبي: ١٤ / ٥٥١، الديباج المذهب، لابن فرحون: ٢ / ٨٦.

(١٢) (والوي): ساقطة من (ج).

(١٣) اما اركان العقد عند الحنفية: فهي الصبيغة فقط، قال الكاساني: ركن النكاح فهو الإيجاب والقبول. وذلك بألفاظ مخصوصة، أو ما يقوم مقام اللفظ. ينظر: بدائع الصنائع، للكاساني: ٢ / ٢٢٩، والرعاية في تجريد مسائل الهداية، لابن الأقراب: ١ / ٤٠١، جامع الأمهات، لابن الحَاجِبِ: ص / ٢٥٥.



الشيخ خليل^(١) وركنه: وليّ، وصادق، ومحلّ وصيغته^(٢).
ابن الناظم^(٣): واعتراض ابن عرفة^(٤) كون الصادق ركناً ظاهراً^(٥)، فليتأمل هنالك^(٦)، وهو لازم لابن
الحاجب ولكلّ من سبقه في القول^(٧) بركنيّة الصادق أو تبعه فيه^(٨).
(و) يشترط (في الدخول) من الوليّ والزوج (الحُتْمُ لِالإِشْهَادِ)، أي: وجوبه (وَهُوَ)، أي: الإِشْهَادُ (مُكَمَّلٌ
فِي الإِنْعِقَادِ)، أي: من المُكَمَّلَاتِ فِي العَقْدِ، إذ يَصِحُّ عَلَى مقتضى المذهب دونه، وحكمه حينئذٍ الندب، ولم
يستفد حكمه من كلام الناظم^(٩).

(١) الشيخ خليل: خليل بن اسحاق بن موسى ضياء الدين الجندي المالكي، الإمام العلامة، يلبس زي الجند المتقشفين، من
من مصنفاته: (التوضيح) وهو شرح جامع الأمهات لابن الحاجب، و(مختصر خليل)، ورجح التنبكي وفاته سنة (٧٧٦هـ).
ينظر: الديباج المذهب، لابن فرحون: ١ / ٣٥٧، الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر: ٢ / ٢٠٧، نيل الابتهاج
بتطريز الديباج، لأبي العباس التنبكي: ص / ١٧١.

(٢) ينظر: مختصر خليل: ص / ٩٦.

(٣) ابن الناظم: هو مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عاصم القيسي الغرناطي، والراجح من التراجم له: أن اسمه
أسمه مُحَمَّد بالتكرار خمس مرات، فقيه، اديب، شاعر، من الوزراء والقضاة، من تأليفه: (شرحه لكتاب تحفة الحكام لوالده،
والروض الأريض)، وفاته سنة (٨٥٧هـ). ينظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، لتنبكي: ص / ٥٣٧، شجرة النور الزكية،
لمخلوف: ١ / ٣٥٨.

(٤) ابن عرفة: هو الإمام مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عرفة الورغمي التونسي المالكي أبو عبد الله شيخ الإسلام بالمغرب، ولد سنة
سنة (٧١٦هـ)، من تصانيفه: (كتاب المبسوط، والمختصر)، وفاته سنة (٨٠٣هـ). ينظر: إنباء الغمر بأبناء العمر، لابن حجر
العسقلاني: ٢ / ١٩٢، الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين السخاوي:

٢٤٠ / ٩، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني: ٢ / ٢٥٥.

(٥) (ظاهر): في (ب): (ظاهراً).

(٦) ينظر: المختصر الفقهي، لابن عرفة: ٣ / ٤١٦.

(٧) (في القول): في (ج): (بالقول).

(٨) ينظر: جامع الامهات، لابن الحاجب: ص / ٢٥٥، شرح ابن الناظم لتحفة الحكام، لابي يحيى: ٢ / ٦٤٦.

(٩) ينظر: المختصر الفقهي، لابن عرفة: ٣ / ٤١٦، شرح ابن الناظم، لابي يحيى: ٢ / ٦٤٦.



الشيخ خليل: نُدِبَ لِحَتَّاجٍ [ج/ ١١٨] ذي أهبة نكاح بكرٍ ونظر وجهها وكفئها فقط بعلمٍ، وحلَّهما^(١) حتى نظر الفرج، كالمالك وتمتّع بغير ذُبُرٍ، وخطبة بخطبة، وعقدٍ وتقبلها، وإعلانه وتمنته والدعاء له، وإشهاد عدلين غير الوالي بعقده، وفُسخ^(٢) إن دَخَلَ^(٣) بلاه^(٤)، وَلَا حَدَّ^(٥) إن فشا ولو علم انتهى^(٦).

قال مالكٌ: وَمَنْ نكح ولم يشهد لم يضره، لكن لا يبيح حتى يشهد، قال مالك^(٧): وإذا زَوَّجَ رجلٌ رجلاً ابنته وقال: أخبر مَنْ لقيت، وكذلك أنا ففعلتُ ثم ندم أحدهما فقد لزمهما النكاح، والشهادة جائزة، ولا يفسد النكاح بتأخر الإشهاد، وقد ذُكر ذلك عن النبي -صلى الله عليه وسلم- حين نكح أميمة^(٨) بنت رقيقة^(٩) وفعله ابنُ عمر وسالم^(١٠).

(١) زيادة في (ج): (أي للزوجين).

(٢) زيادة في (ج): (النكاح).

(٣) زيادة في (ج): (الزوج).

(٤) قال بھرام: "أي: فإن دخلا بلا إشهاد فسخ النكاح". تحبير المختصر، لبھرام الديمري: ٢ / ٥٣٦.

(٥) (بلاه ولا حد) في (ب): (بلا هو لأجل).

(٦) ينظر: مختصر خليل: ص / ٩٦.

(٧) (مالك): ساقطة من (ج).

(٨) أميمة: هي أميمة بنت ربيعة ابن عم رسول الله -ﷺ- الحارث بن عبد المطلب، الهاشمية، أعني التي أسلمت، وأطعمت من تمر خبير. ينظر: الطبقات الكبرى، لابن سعد: ٣٧ / ٨، سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٢ / ٢٧٤، والإصابة في تميز الصحابة، لابن حجر: ٣١ / ٨.

وفي حديث انكاح النبي -ﷺ- "عَنْ عَلِيٍّ السَّلَمِيِّ «أَنَّ النَّبِيَّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ: أَلَا أَنْكُحُكَ أُمَيْمَةَ بِنْتَ رَبِيعَةَ بِنِ الْحَارِثِ؟ قَالَ: بَلَى. قَالَ: فَدُ أَنْكِحْتَهَا»". الجامع، لابن وهب: ١ / ١٤٣، رقم: ٢٤٤، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيتمي: ٤ / ٢٨٨، رقم: ٧٥٣٠، قال الهيتمي: فيه جماعة لم اعرفهم، وذكر البخاري نفس الحديث في كتاب التاريخ الكبير، وقال اسناده مجهول. ينظر: التاريخ الكبير، للبخاري: ١ / ٣٤٥.

(٩) (رقيقة): في (ج): (رقة). والصواب انه: (ربيعة) كما نقل الحديث في المدونة، وايضا الاحاديث التي ذكرتها قبل قليل في توثيق الحديث الشريف. ينظر: المدونة، عن الامام مالك: ٢ / ١٢٨.

(١٠) ينظر: المدونة، عن الامام مالك: ٢ / ١٢٧، وما بعدها، النوادر والزيادات على ما في المدونة من غيرها من الأمهات، لابن ابي زيد القيرواني: ٤ / ٤٤٠. سالم: هو سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-، الإمام الحافظ الزاهد، مفتي المدينة، ولد في خلافة سيدنا عثمان بن عفان -رضي الله عنه-، توفي سنة (١٠٦هـ). ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي: ٤ / ٤٥٧، البداية والنهاية، لابن كثير: ٩ / ٢٣٤.



(فَالصِّيغَةُ) بدأ^(١) في تفسير الأركان الجملة التي قدّم تعدادها، وبدأ بالصيغة^(٢) في التفصيل^(٣)، وإن ثنى بما في في الإجمال لضرورة النظم (النُّطْقُ بِمَا^(٤)) يدلُّ على التأييد مدّة الحياة كأنكحت وزوّجت وملّكت وبعث، وكذلك وهبت بتسميته^(٥) صدأفاً^(٦).

الشيخ خليل: وهل كلُّ لفظٍ يقتضي البقاء؟^(٧) كبعث تردّد، وإليه الإشارة بقول الناظم [الصيغة: النطق النطق بما (كأنكحاً) من الصيغ المتقدّم ذكرها]^(٨) (من مُقتَضٍ تَأْبِداً^(٩))، أي: بما يقتضي تمليك عصمة وليته^(١٠) دائماً على التأييد لناكحها^(١١) مع قبوله بصيغة القبول إنشاءً كقبلت ورضيت، أو استدعاءً بزوّجني، فيقول الوليُّ: فعلت، لتخرج الحقيقة بذلك عن حقيقة^(١٢) المتعة^(١٣) المفسوخ مطلقاً، وأن يكون التأييد (مُسْتَوْضَحاً) بالنصِّ أو ما يدلُّ عليه دلالة واضحة^(١٤).

(١) (بدأ): في (ج): (شرع).

(٢) (بالصيغة): في (ب): (في الصيغة).

(٣) (في التفصيل): في (ب): (بالتفصيل).

(٤) زيادة في (ج): (كانكحاً مما).

(٥) (بتسميته): في (ب): (بأسميته)، وفي (ج): (بتسمية).

(٦) ينظر: التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب، خليل: ٣ / ٥٠٥.

(٧) زيادة في (ج): (مدة الحياة).

(٨) ما بين المعقوفين ساقطة من (ج).

(٩) (تأبداً): في (أ): (لما بدا).

(١٠) (ليته): ساقطة من (أ، ب).

(١١) (لناكحها): في (ب): (كناكحها).

(١٢) (حقيقة): في (ب): (تحقيقة).

(١٣) المتعة: يقصد الشارح نكاح المتعة: قال ابن أبي زيد القيرواني: "هو النكاح إلى أجل". عرفها الجرجاني: "هو أن يقول الرجل لامرأة:

خذي هذه العشرة وأتمتع بك مدة معلومة، فقبلته". الرسالة، لأبن أبي زيد: ص / ٩٠، التعريفات، للجرجاني: ص / ٢٤٦.

(١٤) ينظر: المنتقى شرح الموطأ، للباي: ٣ / ٢٧٥، الذخيرة، للقرافي: ٤ / ٣٩٧، مختصر خليل: ص / ٩٦.



ابن الحاجب: ومن الزوج ما يَدُلُّ على القَبُولِ^(١). (وَرُبُّعٌ دِينَارٍ) شرع بذكر الصداق الذي عدّه ركناً على بحثٍ فيه فقال: ربع دينار (أقلُّ) الصداق (المُصَدَّق) للزوجة (وليسَ لِأَكْثَرِ) منه (حدّاً)^(٢) [ليحدَّ به كما كما حدَّ الأقلُّ]^(٣) (مَا ارْتَقَى) به عن الأقلِّ، وهو ربع دينارٍ، وتقرير غير واحدٍ أنّ تقدير أقلِّ الصداق بربع^(٤) بربع^(٤) دينارٍ، أو ثلاث دراهم فضة^(٥)، أو ما يقوم بها على ما سيأتي ذكره، وهو مقيسٌ على أقلِّ ما يقطع فيه فيه اليد في السرقة عند مالك^(٦).

المتيطي^(٧): ولا حدَّ لأكثره بإجماع^(٨). ابن عرفة: وأكثرُ المهر لا حدَّ له؛ لقول عمر -رضي الله عنه- [ورجوعه عنه]^(٩) [لإنصافه مشهوراً]^(١٠).

(١) جامع الأمهات، لابن الحاجب: ص/ ٢٥٥.

(٢) (حدّاً): في (ب): (حد).

(٣) ما بين المعقوفين: ساقطة من (ج).

(٤) (ربع): في (ب، ج): (ربع).

(٥) (فضة) ساقطة من (ج).

(٦) ينظر: موطأ مالك: باب ما يجب فيه القطع، ٢/ ٨٣٢، ديوان الأحكام الكبرى، لأبي الاصمغ: ص/ ١٧٥، التبصرة، للخمي: ٤/ ١٩٣٧.

(٧) المتيطي: هو الإمام أبو الحسن علي بن عبدالله بن إبراهيم بن محمد بن عبدالله الأنصاري الفقيه المالكي، والمتيطي نسبة إلى قرية من أحواز الجزيرة الخضراء بالأندلس، له مصنف عظيم (النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام)، ولي قضاء شويش في أشبيلية، وفاته سنة (٥٧٠هـ). يُنظر: نيل الإبتهاج بتطريز الديباج، للتبكي: ص/ ٣١٤، شجرة النور الزكية، لابن سالم مخلوف: ١/ ٢٥، هدية العارفين، للباياني: ١/ ٧٠٠.

(٨) ذكر الاجماع الكثير من العلماء منهم القاضي عبد الوهاب، وأبن القطان، وغيرهم. ينظر: المعونة على مذهب عالم المدينة، للقاضي عبد الوهاب: ص/ ٧٥٠، الإقناع في مسائل الإجماع، لابن القطان الفاسي: ٢/ ٢٤، مختصر المتيطية، لابن هارون: ١/ ٢٠٨.

(٩) ما بين المعقوفين: ساقطة من (أ)، (ب).

(١٠) ينظر: المختصر الفقهي، لابن عرفة: ٣/ ٤١٦.



أشار إلى ما ورد أن عمر - رضي الله عنه - خطب الناس فقال على المنبر: ((ألا^(١) تتغالوا في المهور، فقامت امرأة قالت: أليس قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾^(٢) فقال: امرأة أصابت ورجلًا أخطأ))^(٣).
قال ابن عرفة: وأقل^(٤) المشهور [ربع دينارٍ أو ثلاث دراهم، أو ما قيمته أحدهما، وقيل: أو ما قيمته]^(٥) ثلاثة دراهم فقط^(٦).



(١) زيادة في (ج): (لا).

(٢) سورة النساء، الآية: ٢٠.

(٣) اخرجه البيهقي في السنن الكبرى: ٧ / ٣٨٠، كتاب: الصداق، باب: لا وقت في الصداق كثر أو قل، رقم: ١٤٣٣٦، وقال عنه: منقطع، قال الهيثمي: رواه أبو يعلى في الكبير، وفيه مجالد بن سعيد، وفيه ضعف، وقد وثق. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، للهيتمي: ٤ / ٢٨٤، ومسند الفاروق، لابن كثير: ٢ / ٤٩٨. ونص الأثر في هذه المصادر كلام مطول.

(٤) (واقِل): في (ج): (واقله).

(٥) ما بين المعقوفتين ساقطة من (ب).

(٦) المختصر الفقهي، لابن عرفة: ٣ / ٤١٧.



(أَوْ مَا بِهِ)؛ أي: برقع^(١) دينارٍ (فُؤْمٌ أَوْ دَرَاهِمٌ) شرعيَّةٌ (ثَلَاثَةٌ) عطف بيانٍ (فَهِيَ)؛ [ب/٩٥] أي: الدراهم (لَهُ) لربع دينارٍ (تُقَاوِمٌ)؛ أي: تساويه في صحَّةِ الاصداق بها (وَقَدْرُهَا)؛ أي: الثلاثة دراهم^(٢) (بِالدَّرَاهِمِ السَّبْعِيَّةِ)^(٣) الجاري إذ ذاك بالبلاد^(٤) الأندلسيَّة^(٥) في عهد تقرير الناظم -رحمه الله تعالى- (نَحْوُ مِنْ الْعِشْرِينَ) درهماً (في التَّيْبِينَ) فيما يبيِّن من ضبط^(٦) الوزن^(٧).
(وَيَنْبَغِي) لتحقق حلِّ الاستمتاع (في ذَاكَ) الإشارةُ للصداق بالدراهم السبعينيَّةِ (الإِحْتِيَاظُ بِخَمْسَةِ) زيادةً على العشرين (بِقَدْرِهَا)؛ أي: بقدر العشرين (تُنَاطُ) حتَّى يحصل اليقين خيفة نقصٍ أو غشٍّ يكون في العشرين المقدَّر بها الثلاثة دراهم [الشرعيَّة]^(٨).

(١) (برقع): في (ب): (ربع).

(٢) (دراهم): في (ج): (الدراهم).

(٣) (السبعيني): في (ب): (التسعين). السبعيني: "صفة وهو نسبة إلى سبعين أحد العقود أي الدرهم الذي سبعون منه في الأوقية الشرعية والأوقية الشرعية أربعون درهماً شرعياً". البهجة في شرح التحفة، للتسولي: ١/ ٣٩٠.

(٤) (بالبلاد): في (ب): (في البلاد).

(٥) الأندلسية: نسبة إلى الأندلس هي بلاد تقع جنوب إسبانيا، وهي الاسم الذي أطلقه المسلمون عليها عند فتحها، وهي اليوم شبه الجزيرة الأيبيرية، التي تضم كلاً من إسبانيا، والبرتغال، فُتحت في عهد الدولة الأموية على يد القائد طارق بن زياد سنة (٩٢هـ). يُنظر: معجم البلدان، للحموي: ١/ ٢٦٢، قادة فتح الأندلس، لمحمود شيت: ١/ ١٥٧.

(٦) زيادة في (ج): (في).

(٧) ينظر: التوضيح في شرح مختصر ابن الحاجب، لخليل: ٤/ ١٥٣، شرح زروق على متن الرسالة، لزروق: ٢/ ٦٣٧.

(٨) ينظر: شرح ابن الناظم لتحفة الحكام، لابي يحيى: ٢/ ٦٥٣.

الدراهم الشرعي: "سبعة أعشار المثقال، ٩٧٦، ٢ غرام، والمثقال: اثنتان وثمانون حبة وثلاثة أعشار حبة من الشعير والمثقال". جامع الامهات، لابن الحاجب: ص/ ١٦١، معجم لغة الفقهاء: ص/ ٤٤٩.



قال ابن الناطم: وقد حدث بعد المؤلف دراهم ثمانية النصاب ربعها أحدٌ وعشرون درهماً وأربعة أوسع درهم، بزيادة يسيرة قدرها خمس حبة من [ج/ ١١٩] الشعير المقدّر به الدرهم الشرعي^(١)، ولم يعتبروا^(٢) في في نصاب الزكاة مراعاة الخالص من النقد إذا راجت المغشوشة برواج الفضّة الخالصة للاحتياط في النكاح، وتغليب حق الفقراء في الزكاة، فقد روعي الاحتياط في البابين^(٣).

(وَمِنْهُ)؛ أي: من الصداق (ما سُمِّي) في العقد كما يُسمّى الثمن في البيع، وأن يكون مقدراً معلوماً، ومنه ما لا يكون كذلك فلم يعتبروا في الصداق كما اعتبروا هناك؛ لأنّه يجوز فيه من المكارمة وعدم الاستقصاء ما لا يجوز في الثمن^(٤).

ففي المقرّب^(٥): قلت: فَمَنْ تزوّج على بيتٍ وخدامٍ؟ قال: ذلك جائزٌ عند مالكٍ، ولها خادِمٌ وسَطٌ، قال: وأمّا البيتُ فالناس مختلفون فيه، فشورة^(٦) الحضر لا تشبه شورة البادية، فإن كانت من الأعراب فلهم بيوتٌ وشورةٌ قد عرفوها، وإن تزوّجها على بيتٍ من بيوت الحضر وكان ذلك معروفاً جاز؛ ولذلك قال مالكٌ: ولكلٍ قدره من الشّورة.

قلت: فإن تزوّجها [د/ ٥٣] على عشرة من الإبل أو من البقر أو من الغنم؟ قال لها: وسطٌ من الأسنان، كذلك إن تزوّجها على عبدٍ بغير عينه ولم يصفه ولم يضرب له أجلاً لكان جائزاً، وهو على النقد،

(١) ما بين المعقوفين: ساقطة من: (ب).

(٢) (يعتبروا): في (ج): (يعتبر).

(٣) (البابين): في (ب): (التباين). ينظر في المسألة: شرح ابن الناطم لتحفة الحكام، لابي يحيى: ٢ / ٦٥٤.

(٤) ينظر: الجامع لمسائل المدونة، لابن يونس: ٩ / ١٥٣، التوضيح، لخليل: ٤ / ١٥٦.

(٥) (المقرّب): في (ب): (المغرب). المقرّب: هو كتاب المقرّب في إختصار المدونة، والبعض يذكره بالمغرب، وقد سماه المقرّب- المقرّب- بالقاف- وهو الاسم الذي ذكره ابن عاصم في منظومته حيث يقول: فضمنه المفيد، والمقرّب، والمقصود الحمود، والمُنتخب، كتاب فقهي مالكي، مؤلفه: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عيسى بن محمد بن إبراهيم المري، المعروف: بابن أبي زمنين، كتاب المقرّب حقق في جامعة ابن زهر في المغرب لم ينشر بعد، وفاته سنة (٣٩٨هـ) وقيل: سنة (٣٩٩هـ). يُنظر: الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، لابن بشكوال: ص ٤٥٨-٤٥٩، وتاريخ الإسلام، للذهبي: ٨ / ٨٠٧، تحفة الحكام، لابن عاصم: ص / ١٧، وشجرة النور، لابن مخلوف: ١ / ١٥٠.

(٦) شورة: المتاع وما يحتاج إليه البيت من المتاع الحسن واللباس الحسن. التبيّهات المستنبطة، للقاضي عياض: ٢ / ٦٠٤.



ولا يحمل هذا محمل البيوع، ولو تزوّجها على مائة دينارٍ ولم يضرب لها أجلاً لكان ذلك جائزاً، وكانت المائة نقدًا.

قلت: فإن سَمُوا في السّرِّ مهراً، وفي العلانية مهراً؟ قال: ذلك جائزٌ عند مالكٍ، ويؤخذ مهر السّرِّ إن كان أشهد عدولاً^(١).

الشيخ خليل: وعمل بصدّق السّرِّ إذا علانا غيره، وحلّفته إن ادّعت الرجوع عنه، إلا بيّنة أن المعلن لا أصل له، وقال^(٢) أيضاً: الصّدّاق كالثمن: كعبدٍ تختاره هي لا هو، وضمّانه^(٣) وتلفه واستحقاقه وتعيينه، أو بعضه: كالمبيع، وإن وقع بقلةٍ خلٍ؛ فإذا هي خمرٌ فمثله وراز: بشورةٍ وعددٍ من: كإبلٍ أو رقيقٍ^(٤)، وصدّاقٍ مثل، ولها الوسط حالاً، وفي شرط ذكر جنس الرقيق: قولان^(٥)، والإناث منه إن أطلق ولا عهدّة، وإلى الدخول إن عُلم، أو الميسرة إن كان مَلِيّاً^(٦)، وعلى هبة^(٧) العبدِ لفلانٍ، أو يعتق أباهَا عنها أو عن نفسه^(٨). نفسه^(٨).

(١) ينظر: المدونة، عن الإمام مالك: ٢ / ١٤٧، وما بعدها.

(٢) زيادة في (ج): (الشيخ خليل).

(٣) وضمّانه: في (ب): (وضمّنه).

(٤) (أو رقيق): في (ب): (ورقيق).

(٥) قولان: "أنه إذا أراد أن يصدّقها عدداً من الرقيق، فقد اختلف الشيوخ في أنه لا بد من بيان جنس الرقيق كبربري وهو قول سحنون، فإن لم يذكر جنس الرقيق على هذا القول فسخ النكاح قبل البناء وثبت بعده بصدّق المثل كما في المواز عن سحنون، وقال ابن المواز: لا يشترط ذلك وتعطي من الوسط الأغلب إن كان ثمّ أغلب فإن لم يكن أغلب وثمّ صنفان أعطيت من وسط كل النصف، وإن كانت أصنافاً ثلاثة أعطيت من وسط كل صنف ثلثه وهكذا، ويؤخذ من ابن عرفة أن الثاني: هو المشهور وهو ظاهر المدونة". النوادر والزيادات، لابن أبي زيد القيرواني: ٤ / ٤٥٩، لوامع الدرر في هتك أستار المختصر، للمجلسي الشنقيطي: ٦ / ٣٨١.

(٦) "أي وراز تأجيل الصّدّاق أو بعضه إلى ميسرة الزوج بشرط أن يكون ملبياً أي عنده أمتعة يرصد بما الأسواق أو نحو ذلك". شرح مختصر خليل، للخرشي: ٣ / ٢٥٧.

(٧) هبة: في (ب): (هبة).

(٨) مختصر خليل: ص / ١٠٤، وما بعدها، تحبير المختصر، لبهرام الدميري: ٣ / ٤٠.



(أَوْ مَا فُوضًا فِيهِ) أَي: وَمِنَ الصَّدَاقِ مَا كَانَ مَفُوضًا فِيهِ لِلزَّوْجِ بِأَن يَسْكُتَ^(١) عَنْهُ حَالِ الْعَقْدِ، وَيُسَمَّى نِكَاحَ التَّفْوِيزِ^(٢)، وَيَتَحَتَّمُ فَرَضُ الصَّدَاقِ الْمَفُوضِ فِيهِ بِالذَّخُولِ، [٥٨/أ] فَلَا يَكُونُ إِلَّا بَعْدَ فَرَضِهِ^(٣).
الخاتمة

الحمد لله على نعمائه، والصلاة والسلام على أحبائه النبي الكريم، وصحبه، وآله الأطهار وأوليائه، وأهل العلم وعلمائه، وبعد:

فلكل شيء ختام، وإنما الأعمال بخواتيمها، فبفضل الله عز وجل تتم صالح الأعمال، والأفعال والأقوال تماما حسنا مقبولا عند الله تعالى، وخيرة خلقه.

وإن أهم النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا التحقيق وهي كثيرة؛ لكننا نختصر منها ما هو ضروري يحتاج إليه:

١- من خلال البحث عن المخطوطات التي لم تحقق تبين لي أن المخطوطات في الفقه المالكي قد تركزت في بلاد المغرب العربي فقد اهتموا بها كثيرا وجمعوها في تلك المكتبات العظيمة وأولوا لها اهتماما عظيما، وتبين أن لهم الباع الطويل في التحقيق المتقن في هذا الفن.

٢- تبين لي من خلال دراستي وتحقيقي لجزء من هذا المخطوط أنه قد تناول تفاصيل وجزئيات دقيقة جدا في مسائل القضاء، واحكام المعاملات، وجميع ابواب الفقه، غاص فيها الناظم، والشارح -رحمهم الله- في أعماق ذلك الفن غوصا عميقا، فجزاهم الله خيرا.

٣- من خلال تحقيقي لجزء من هذا المخطوط تبين لي أن للمؤلف مؤلفات غير هذا الكتاب كم ذكرت في القسم الدراسي.

ولقد خلصنا في نهاية تحقيقنا لجزء من هذا المخطوط المبارك وبسبب ما واجهناه من صعوبات في التحقيق خلصنا الى بعض التوصيات التي نخدم كل ما يتعلق بالتحقيق مما يفيد ويستفيد منه أهل العلم من أجل تذليل تلك الصعاب، فنذكر المهم منها على وجه الإيجاز:

(١) (يسكت): في (ب): (يسكن).

(٢) نكاح التفويض: ما عقد دون تسمية مهر، ولا إسقاطه، ولا صرفه لحكم أحد. المختصر الفقهي، لابن عرفة: ٤٨٢ / ٣.

(٣) ينظر: الشامل في فقه الإمام مالك، للدلميري: ٣٧٤ / ١، شفاء الغليل في حل مقل خليل، للمكناسي: ٤٦٩ / ١.



١- ندعو المؤسسات العلمية والمكتبات وغيرها ممن يحتفظون بالكثير من تلك المخطوطات الى بذلها ونشرها على المواقع الإلكترونية من أجل ان تتوفر لطلاب العلم.

٢- ندعو المؤسسات العلمية وطلبة العلم الى نشر الكتب التي حققت ونوقشت على الشبكة العنكبوتية لكي يستفيد منها الباحثون لأن هناك من يبحث عنها ويبدل الجهد والوقت للوصول اليها فزكاة العلم بذله لا احتكاره.

وفي الختام هذه خلاصة جهدي وثمره إجتهادي وجدي أضعه بين أيديكم، فمن وجد منه خلل؛ فليصح، ومن وجد منه جليل؛ فليدعوا الله لنا بالقبول.

المصادر والمراجع

القران الكريم.

- ١- الإلتقان والإحكام في شرح تحفة الحكام، المؤلف: أبو عبد الله، مُجَدِّد بن أحمد بن مُجَدِّد الفاسي، ميارة (ت١٠٧٢هـ)، تحقيق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية بيروت- سنة النشر ١٤٢٠هـ.
- ٢- أسد الغابة في معرفة الصحابة، المؤلف: أبو الحسن علي بن أبي الكرم مُجَدِّد بن مُجَدِّد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، المحقق: علي مُجَدِّد معوض - عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٤ م.
- ٣- الإقناع في مسائل الإجماع، المؤلف: علي بن مُجَدِّد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، المحقق: حسن فوزي الصعيدي، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٤- بداية المجتهد ونهاية المقتصد، المؤلف: أبو الوليد مُجَدِّد بن أحمد بن مُجَدِّد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: ٥٩٥هـ)، دار الحديث - القاهرة، الطبعة: بدون طبعة، تاريخ النشر: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤ م.
- ٥- البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، دار الفكر، عام النشر: ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦ م.
- ٦- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦ م.
- ٧- تاج العروس من جواهر القاموس، المؤلف: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني، أبو الفيض، الملقب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
- ٨- التاج والإكليل لمختصر خليل، مُجَدِّد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف العبدري الغرناطي، أبو عبد الله المواق المالكي (ت٨٩٧هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٤ م.



- ٩- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.
- ١٠- تحرير المختصر وهو الشرح الوسيط على مختصر خليل في الفقه المالكي، المؤلف: تاج الدين بمرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميري (ت: ٨٠٣هـ)، المحقق: أحمد بن عبد الكريم نجيب، وحافظ بن عبد الرحمن خير، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣ م.
- ١١- تحفة الحكَّام في نكت العقود والأحكام، المؤلف: مُجَدُّ بن مُجَدُّ بن مُجَدُّ، أبو بكر ابن عاصم القيسي الغرناطي (ت ٨٢٩هـ)، المحقق: مُجَدُّ عبد السلام مُجَدُّ، دار الآفاق العربية، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١ م.
- ١٢- التعريفات: المؤلف: علي بن مُجَدُّ بن علي الزين الشريف الجرجاني (المتوفى: ٨١٦هـ)، المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣ م.
- ١٣- التَّنْبِيهَاتُ الْمُسْتَنْبَطَةُ عَلَى الْكُتُبِ الْمُدَوَّنَةِ وَالْمُخْتَلَطَةِ، المؤلف: عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن يحيى السبتي، أبو الفضل (المتوفى: ٥٤٤هـ)، تحقيق: الدكتور مُجَدُّ الوثيق، الدكتور عبد النعيم حميتي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١ م.
- ١٤- التوضيح في شرح المختصر الفرعي لابن الحاجب، المؤلف: خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري (المتوفى: ٧٧٦هـ)، المحقق: د. أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز نجيبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م.
- ١٥- جامع الأمهات، المؤلف: عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي المالكي (المتوفى: ٦٤٦هـ)، المحقق: أبو عبد الرحمن الأخضر الأخرسي، اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠ م.
- ١٦- الجامع لمسائل المدونة، أبو بكر مُجَدُّ بن عبد الله بن يونس التميمي الصقلي (ت ٤٥١هـ)، المحقق: مجموعة باحثين في رسائل دكتوراه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي - جامعة أم القرى، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣ م.
- ١٧- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: مراقبة / مُجَدُّ عبد المعيد صان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢هـ / ١٩٧٢ م.
- ١٨- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، المؤلف: إبراهيم بن علي بن مُجَدُّ، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور مُجَدُّ الأحمدى أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
- ١٩- الذخيرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقراقي (المتوفى: ٦٨٤هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الغرب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٤ م.



- ٢٠- الرعاية في تجريد مسائل الهداية، تأليف العلامة أبي المليح شمس الدين ابن الأقرب الحنفي، تحقيق: مجموعة من طلاب الدراسات العليا في جامعة الفلوجة، مركز حرف للبحث والتطوير، الطبعة: الأولى.
- ٢١- السنن الكبرى، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الحُسْرُوْجْرْدِي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: مُجَدِّدُ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.
- ٢٢- سير أعلام النبلاء، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله مُجَدِّدُ بن أحمد بن عثمان بن قَائِمَازِ الذهبِي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.
- ٢٣- الشامل في فقه الإمام مالك، المؤلف: بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز بن عمر بن عوض، أبو البقاء، تاج الدين السلمي الدِّمِيْرِي الدِّمِيَاطِي المالكِي (المتوفى: ٨٠٥هـ)، ضبطه وصححه: أحمد بن عبد الكريم نجيب، مركز تحبويه للمخطوطات وخدمة التراث، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- ٢٤- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، المؤلف: مُجَدِّدُ بن مُجَدِّدُ بن عمر بن علي ابن سالم مخلوف (ت ١٣٦٠هـ)، علق عليه: عبد المجيد خيالي، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- ٢٥- شرح ابن الناظم لتحفة الحكام، المسمى (تحفة الفوائد)، أبو يحيى مُجَدِّدُ بن مُجَدِّدُ بن عاصم القيسي الغرناطي الأندلسي (ت ٩٥٧هـ)، تحقيق: ابراهيم عبد سعود الجنابي، دار ابن حزم، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ- ٢٠١٣م.
- ٢٦- شرح ابن ناجي التنوخي على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، المؤلف: قاسم بن عيسى بن ناجي التنوخي القيرواني (المتوفى: ٨٣٧هـ)، أعتنى به: أحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- ٢٧- شرح زروق على متن الرسالة لابن أبي زيد القيرواني، المؤلف: شهاب الدين أبو العباس أحمد بن أحمد بن مُجَدِّدُ بن عيسى البرنسي الفاسي، المعروف بزروق (المتوفى: ٨٩٩هـ)، أعتنى به: أحمد فريد المزدي، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- ٢٨- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، المؤلف: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- ٢٩- الصلة في تاريخ أئمة الأندلس، أبو القاسم خلف بن عبد الملك بن بشكوال (ت ٥٧٨هـ)، عني به: السيد عزت العطار الحسيني، مكتبة الخانجي، ط: الثانية: ١٩٥٥م.
- ٣٠- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، المؤلف: شمس الدين أبو الخير مُجَدِّدُ بن عبد الرحمن بن مُجَدِّدُ بن أبي بكر بن عثمان بن مُجَدِّدُ السخاوي (المتوفى: ٩٠٢هـ)، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت.
- ٣١- الطبقات الكبرى، المؤلف: أبو عبد الله مُجَدِّدُ بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: ٢٣٠هـ)، تحقيق: مُجَدِّدُ عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.



- ٣٢- الفهرس الوصفي لمخطوطات خزانة الزاوية الحمزية العياشية، حميد الأحمر.
- ٣٣- قادة فتح الأندلس، المؤلف: محمود شيت خطاب (المتوفى: ١٤١٩هـ)، مؤسسة علوم القرآن - منار للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
- ٣٤- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي الهجراني (ت ٩٤٧هـ)، عني به: بو جمعة مكري وخالد زواري، دار المنهاج - جدة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م.
- ٣٥- القوانين الفقهية، المؤلف: أبو القاسم، محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله، ابن جزي الكلبي الغرناطي (المتوفى: ٧٤١هـ).
- ٣٦- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، المؤلف: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (ت ١٠٦٧هـ)، مكتبة المثنى - بغداد، تاريخ النشر: ١٩٤١ م.
- ٣٧- لسان العرب، المؤلف: محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر - بيروت، الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ.
- ٣٨- لوامع الدرر في هتك أستار المختصر، المؤلف: محمد بن محمد بن سالم المجلسي الشنقيطي (١٢٠٦م - ١٣٠٢هـ)، تصحيح وتحقيق: دار الرضوان، راجع تصحيح الحديث وتخرجه: اليدالي بن الحاج أحمد، المقدمة بقلم حفيد المؤلف: الشيخ أحمد ابن النبي، دار الرضوان - نواكشوط - موريتانيا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ - ٢٠١٥ م.
- ٣٩- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، المؤلف: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة.
- ٤٠- المختصر الفقهي المؤلف: محمد بن محمد ابن عرفة الورعني التونسي المالكي، أبو عبد الله (المتوفى: ٨٠٣ هـ)، المحقق: د. حافظ عبد الرحمن محمد خير، مؤسسة خلف أحمد الخبتور للأعمال الخيرية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م.
- ٤١- مختصر النهاية والتمام في معرفة الوثائق والأحكام (مختصر الميتية)، محمد بن هارون الكناني التونسي (ت ٧٥٠هـ)، تحقيق: صحراوي حبيب خلواتي، دار ابن حزم - بيروت، الطبعة الأولى ١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م.
- ٤٢- مختصر خليل، المؤلف: خليل بن إسحاق بن موسى، ضياء الدين الجندي المالكي المصري (ت ٧٧٦هـ)، المحقق: أحمد جاد، دار الحديث/القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦ هـ/ ٢٠٠٥ م.
- ٤٣- المدونة، المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- ٤٤- مسند الفاروق أمير المؤمنين أبي حفص عمر بن الخطاب رضي الله عنه وأقواله على أبواب العلم، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤ هـ)، المحقق: إمام بن علي بن إمام، دار الفلاح، الفيوم - مصر، الكتاب إهداء من المحقق والناشر - جزأهما الله خيرا - للمكتبة الشاملة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.



- ٤٥- معجم البلدان، المؤلف: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.
- ٤٦- معجم المؤلفين، المؤلف: عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.
- ٤٧- معلمة الفقه المالكي، المؤلف: عبد العزيز بن عبد الله، دار الغرب الإسلامي، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٤٨- المعونة على مذهب عالم المدينة، المؤلف: أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر الثعلبي البغدادي المالكي (المتوفى: ٤٢٢هـ)، المحقق: حميش عبد الحق، المكتبة التجارية، مصطفى أحمد الباز - مكة المكرمة، أصل الكتاب: رسالة دكتوراة بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، الطبعة: بدون.
- ٤٩- المنتقى شرح الموطأ، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر الطبعة: الأولى، ١٣٣٢ هـ، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة - الطبعة: الثانية، بدون تاريخ.
- ٥٠- التّوادر والرّيادات على ما في المدوّنة من غيرها من الأمّهات، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن أبي زيد النفري، القيرواني، المالكي (المتوفى: ٣٨٦هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٩ م.
- ٥١- نيل الابتهاج بتطريز الديداج، المؤلف: أحمد بابا بن أحمد بن الفقيه الحاج أحمد التكروري التنبكي، السوداني، أبو العباس (المتوفى: ١٠٣٦ هـ)، عناية وتقديم: الدكتور عبد الحميد عبد الله الهرامة، دار الكاتب، طرابلس - ليبيا، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٠ م.
- ٥٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، المؤلف: أبو العباس شمس الدين أحمد ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: ٦٨١هـ)، المحقق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت.